

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، داود طيبة .

المميز: المحامي الدكتور

وكيلاه المحاميان

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٧/٣٠ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر تدقيقاً عن  
محكمة استئناف جزاء عمان في القضية الجنائية رقم (٢٠١٥/١٨٩٥٠) تاريخ  
٢٠١٥/٥/١٢ المتضمن رد الاستئناف شكلاً .

طالباً بقبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :

١. أخطأ القرار المميز إذ قرر رد الاستئناف شكلاً تأسيساً على أن القرار المستأنف  
غير فاصل في موضوع الدعوى ووجه الخطأ في ذلك أن المادة (٢٦٠) من  
الأصول الجزائية لم تشترط للطعن استئنافاً أن يكون القرار فاصلاً في موضوع  
الدعوى بل جاءت بصفة مطلقة والمطلق يجري على إطلاقه .

٢. القرار المميز مخالف للمبادئ المستقرة في قضاء محكمة التمييز التي تقضي بأن الفصل في الطلب بعدم الاختصاص مقدم على ما عداه من الطلبات الأخرى .

٣. أخطأ القرار المميز إذ قرر رد الاستئناف شكلاً لعدم قابلية القرار للاستئناف لأنه غير فاصل في موضوع القضية ووجه الخطأ في ذلك أن المادة (٢/١٠٩) من الأصول المدنية أجازت الطعن في الأحكام التي تصدر في الطلبات المنصوص عليها في المادة (١/١٠٩) من القانون ذاته ومنها الطلب المقدم لرد الدعوى لعدم اختصاص المحكمة وحيث إن الأصول المدنية تطبق على القضايا الجزائية فيما لم يرد عليه نص في الأصول الجزائية فإن ذلك يجعل القرار المميز مخالفاً للقانون من هذه الناحية .

٤. أخطأ القرار المميز إذ قرر رد الاستئناف شكلاً ووجه الخطأ في ذلك أن تعديل المادة (١/٤٠) من قانون نقابة المحامين بموجب القانون المعدل رقم (٢٥/٢٠١٤) قد تضمن أمرين جوهريين هما :

أ. نزع الصفة الجرمية عن أفعال المحامي التي يأتيها في معرض ممارسته لمهنته وهذا يقتضي إعلان عدم مسؤولية المحامي على ضوء ذلك بفرض الثبوت - مع عدم التسليم - بذلك .

ب. نزع اختصاص المحاكم بنظر الأفعال التي يرتكبها المحامي في معرض ممارسته لمهنته وحصر الاختصاص بمجالس التأديب أما ما ذهب إليه محكمة الجنايات بأنه لا يجوز للمشرع أن ينزع اختصاص المحاكم فقول مرسل من النصوص القانونية من ناحية ومن ناحية أخرى يخالف الدستور لأن الدستور أناط بالقانون تحديد اختصاص المحاكم .

وبالفرض السابق أن النص مخالف للدستور فإن مقتضى ذلك أن تطلب النيابة إحالة القضية إلى المحكمة الدستورية لثبوت بالدفع حسب الأصول .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعته الخطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

## القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إنه صدر عن محكمة جنابات عمان قراراً بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٥ حول الرد على دفع من دافع المتهم يطعن فيه بملف التحقيق بكافة محتوياته بأنه قد تم بصورة تتعارض مع الدستور والقانون والعدالة وأن إجراءات التحقيق باطلة بطلاناً مطلقاً .

وقررت المحكمة عدم إجابة هذا الطلب باعتبار أن طلبه دعواً من الدفوع التي تم البت فيها مع القرار الفاصل بالدعوى .

لدى الطعن استئنافاً بهذا القرار الإعدادي قررت محكمة الاستئناف بقرارها رقم ٢٠١٤/١٣٤٦٣ تاريخ ٢٠١٤/٤/٦ رد الاستئناف شكلاً لتقديمه خارج المدة القانونية .

لم يرتض المميز بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً .

وبتاريخ ٢٠١٤/٩/٢١ وفي القضية رقم (٢٠١٤/١٢٤٦) أصدرت محكمة التمييز قرارها المتضمن :  
( ( وعن أسباب الطعن التمييزي :

نجد إن القرار الصادر عن محكمة الاستئناف رقم ٢٠١٤/١٣٤٦٣ ليس من القرارات القابلة للطعن تمييزاً وفقاً لأحكام المادة (٢٧١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

ذلك أن القرارات التي تقبل الطعن تمييزاً جميع الأحكام والقرارات الجنائية الصادرة عن محكمة الاستئناف وقرارات منع المحاكمة الصادرة عن النائب العام في القضايا الجنائية مادة (٢٧٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

وفيما خلا الأحكام المذكورة في المادة السابقة لا يقبل الطعن تمييزاً بالقرارات الإعدادية والقرارات القاضية بإجراء تحقيق وقرارات القرينة وغيرها من القرارات التي تصدر أثناء السير بالدعوى إلا بعد صدور الحكم في الأساس ومع هذا الحكم مادة (٢٧١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

ومقتضى ذلك أن القرار الصادر عن محكمة الاستئناف في هذه الدعوى لا يقبل الطعن بطريق التمييز وفقاً لمقتضيات المادة ٢٧١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستوجب رد الطعن التمييزي شكلاً .

لذا نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق)) .

وبتاريخ ٢٦/٣/٢٠١٥ قررت محكمة جنايات عمان استئثار الفصل في الطلب المقدم من المتهم .

لم يرتضِ المستأنف بهذا القرار قطع فيه استئنافاً .

وبتاريخ ١٢/٥/٢٠١٥ وفي القضية رقم (٢٠١٥/١٨٩٥٠) أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها المتضمن رد الاستئناف شكلاً .  
لم يرتضِ المميز بهذا القرار قطع فيه تمييزاً .

وعن أسباب الطعن التمييزي :

نجد إن القرار الصادر عن محكمة الاستئناف رقم ٢٠١٥/١٨٩٥٠ ليس من القرارات القابلة للطعن تمييزاً وفقاً لأحكام المادة (٢٧١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

ذلك أن القرارات التي تقبل الطعن تمييزاً لجميع الأحكام والقرارات الجنائية الصادرة عن محكمة الاستئناف وقرارات منع المحاكمة الصادرة عن النائب العام في القضايا الجنائية مادة (٢٧٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

وفيما خلا الأحكام المذكورة في المادة السابقة لا يقبل الطعن تمييزاً بالقرارات الإعدادية والقرارات القاضية بإجراء تحقيق وقرارات القرينة وغيرها من القرارات التي تصدر أثناء السير بالدعوى إلا بعد صدور الحكم في الأساس ومع هذا الحكم مادة (٢٧١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

ومقتضى ذلك أن القرار الصادر عن محكمة الاستئناف في هذه الدعوى لا يقبل الطعن بطريق التمييز وفقاً لمقتضيات المادة ٢٧١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستوجب رد الطعن التمييزي شكلاً مع التويه بأن المميز سبق له وأن تقدم بطعن مماثل ورد شكلاً وعاود الطعن مرة أخرى .

لذا نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق .

قراراً صدر بتاريخ ١ محرم سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ١٤/١٠/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ف. أ.